Ar-Rasheed University Journal of Management, Humanities and Social Sciences
مجلة جامعة الرشيد للعلوم الإدارية والإنسانية والاجتماعية

الأسس الدلالية للتصويب اللغوي في كتاب "أدب الكاتب" لابن قتيبة :
باب «معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه» أنموذجًا

بكيل علي المراني[2,1]
[1]قسم اللغة العربية، كلية التربية والعلوم والآداب، جامعة عمران، عمران، اليمن
[2]مركز اللغات والمهارات، جامعة الرشيد الذكية، صنعاء، اليمن
الإيميل: bakeel.a.almarrany@ar-rasheed.edu.ye

تاريخ التقديم: 21 مايو 2026م **تاريخ إرسال التعديلات:** 10 يونيو 2026م
تاريخ القبول: 21 يونيو 2026م

الملخص

يتناول هذا البحث الأسس الدلالية للتصويب اللغوي في كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة، متخذًا من باب «معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه» مدونةً تطبيقيةً للتحليل. وينطلق البحث من أن هذا الباب لا يمثل مجموعة متفرقة من التنبيهات اللغوية، بل يكشف عن ممارسة دلالية تطبيقية تُعنى بضبط العلاقة بين الألفاظ ومواضع استعمالها الملائمة، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، في صورة تحليل دلالي وصفي للاستعمالات اللغوية المنقودة عند ابن قتيبة، مستندة إلى إجراءات محددة في حصر المدونة، وتعريف وحدة التحليل، وبيان معايير اختيار النماذج، وقد عومل الباب المدروس بوصفه مدونة محصورة تضم ثلاثة وثلاثين مدخلًا لفظيًا، مع تحليلها على مستويين: تحليل تفصيلي لأربعة وعشرين مدخلًا، وتحليل موجز للمداخل التسعة الباقية؛ بما يكشف الأسس الدلالية وأنماط الاستعمال المنقود في الباب. وأظهرت النتائج أن ابن قتيبة يبني قبوله للاستعمالات اللغوية أو ردّها اعتمادًا على الأصل اللغوي والاشتقاقي، والسياق الاستعمالي والعرف العربي، والشواهد النصية واللغوية، كما بيّنت الدراسة ميله إلى تضييق دائرة الترادف بالكشف عن الفروق الدلالية بين الألفاظ المتقاربة في تصور ابن قتيبة، وقبوله بعض صور التوسع الدلالي متى بقيت متصلة بأصل معتبر.

الكلمات المفتاحية: التصحيح الدلالي، التحليل الدلالي الوصفي، الفروق الدلالية، الاستعمال اللغوي، ابن قتيبة، أدب الكاتب.

The Semantic Foundations of Linguistic Correction in Ibn Qutaybah's *Adab al-Kātib*:
A Case Study of the Chapter "Knowledge of What People Put in Its Improper Place"

Bakeel Ali Al-Marrany[1,2]
[1]Department of Arabic Language, Faculty of Education, Sciences and Arts, Amran University, Amran, Yemen
[2]Language and Skills Center, Ar-Rasheed Smart University, Sana'a, Yemen
E-mail: bakeel.a.almarrany@ar-rasheed.edu.ye

Received: 21 May 2026 **Revised:** 10 June 2026
Accepted: 21 June 2026

Abstract

This study examines the semantic foundations of linguistic correction in Ibn Qutaybah's Adab al-Kātib, focusing on one chapter as its applied corpus. To achieve this objective, this chapter is considered not merely a collection of scattered linguistic notes, but an applied semantic practice concerned with governing the relationship between words and their use in context. The study adopts a descriptive-analytical method to produce a semantic analysis of the linguistic usages criticized by Ibn Qutaybah, based on defined procedures for delimiting the corpus, identifying the unit of analysis and specifying the criteria for selecting examples. The chapter is treated as a limited corpus, comprising thirty-three lexical entries and analyzed at two levels: a detailed analysis of twenty-four entries and a concise analysis of the remaining nine entries, in order to identify the semantic foundations and usage patterns. The findings showed that Ibn Qutaybah's acceptance or rejection of usage is based on linguistic and etymological origin, usage context, Arab linguistic convention and textual and linguistic evidence. The findings further revealed Ibn Qutaybah's tendency to restrict synonymy by identifying semantic distinctions among closely related words, while accepting certain forms of semantic extension when they remain connected to a valid original meaning.

Keywords: semantic correction, descriptive semantic analysis, semantic distinctions, linguistic usage, Ibn Qutaybah, Adab al-Kātib.

هذه مقالة مُتاحة للوصول المفتوح، وموزعة بموجب شروط رخصة المشاع الإبداعي الدولية (Creative Commons Attribution 4.0 International License - CC BY 4.0)، التي تتيح الاستخدام والتوزيع وإعادة الإنتاج دون قيود عبر أي وسيط، شريطة الإشارة إلى العمل الأصلي بشكل سليم.

الرقم الدولي المعياري للدوريات (ورقي): 3135 -7547 | (إلكتروني): 3135 -7555 / © 2026م المؤلف. نُشرت بواسطة جامعة الرشيد الذكية، اليمن.
موقع المجلة الإلكتروني: https://journals.ar-rasheed.edu.ye/RUJMHSS/ar

مجلة جامعة الرشيد للعلوم الإدارية والإنسانية والاجتماعية 2026، 1(1)، 13-35
https://doi.org/10.67151/rujmhss.v1i1.30

المقدمة

يشغل كتاب «أدب الكاتب» لابن قتيبة موقعًا بارزًا في التراث اللغوي العربي؛ لأنه لا يقتصر على تهذيب صناعة الكتابة، ولا على تزويد الكاتب بجملة من الألفاظ والمعارف، بل يتجاوز ذلك إلى تقويم اللسان وضبط الاستعمال وتصحيح ما يراه ابن قتيبة شائعًا من الألفاظ في غير مواضعها. وقد أعلن ابن قتيبة في مقدمته أن عنايته موجهة إلى «تقويم اللسان واليد»، وأن الكتاب ليس لمن تعلّق من الكتابة بالاسم وحده، بل لمن يحتاج إلى آلة لغوية وثقافية تعينه على إصابة اللفظ والمعنى معًا (ابن قتيبة، د. ت).

ويقتضي فهم هذا التوجه النظر إلى السياق الوظيفي الذي أُلّف فيه كتاب «أدب الكاتب»؛ فهو ليس كتابًا لغويًا عامًا موجّهًا إلى عامة القراء، بل كتاب تأديب لغوي وثقافي موجّه إلى فئة الكُتّاب، أي العاملين في صناعة الكتابة والدواوين والمراسلات، وهي فئة إدارية وثقافية كان لها أثر ظاهر في تدبير شؤون الدولة وصياغة خطابها الرسمي. ومن ثم لا تنفصل عناية ابن قتيبة بتقويم اللسان واليد عن حاجات هذه الفئة إلى أداة لغوية دقيقة، تمكّنها من استعمال الألفاظ في مواضعها، والتمييز بين المتقارب منها، وتجنّب ما يراه المؤلف خروجًا عن الاستعمال العربي المحتج به. وبهذا يندرج الكتاب في سياق التأليف الذي قصد إلى تهذيب لغة الكُتّاب وتزويدهم بما يحتاجون إليه من معرفة لغوية وأدبية تعينهم على أداء وظائفهم الكتابية والإدارية.

وفي هذا السياق يأتي باب «معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه»، وهو أول أبواب «كتاب المعرفة» في «أدب الكاتب» بعد المقدمة العامة للكتاب. وتكمن دلالة افتتاح الكتاب بهذا الباب في أنه يجعل إصابة اللفظ موضعه الدلالي مدخلًا أوليًا إلى تكوين الكاتب؛ إذ يبدأ ابن قتيبة بتنبيه المخاطَب إلى ألفاظ شائعة الاستعمال يرى أنها نُقلت عن مواضعها أو استُعملت في غير المجال الذي تقرره العربية الموثوقة في تصوره. ويضم الباب ثلاثة وثلاثين مدخلًا لفظيًا، تتنوع بين ألفاظ مفردة وأزواج أو مجموعات لفظية متقاربة، يعرض فيها ابن قتيبة الاستعمال الشائع، ثم يذكر الوجه الذي يراه موافقًا للأصل اللغوي أو الاستعمال العربي أو الشاهد أو الفروق بين الألفاظ. وقد اعتمد البحث على نص كتاب «أدب الكاتب» بتحقيق محمد الدالي، الصادر عن مؤسسة الرسالة.

ولا يُراد بلفظ «الناس» في عنوان الباب عامة الناس بإطلاق، ولا طبقات العامة بمعناها الاجتماعي الواسع، وإنما يُفهم في سياق الكتاب بوصفه إحالة إلى جمهور المستعملين الذين يعنيهم ابن قتيبة بخطابه التعليمي، وفي مقدمتهم الكُتّاب ومن يتعاطون صناعة الكتابة واستعمال العربية في المقامات الرسمية والثقافية. فكتب التصويب والتثقيف اللغوي لم تكن تُبنى على مخاطبة العامة، بل كانت تتوجه غالبًا إلى فئة المتأدبين والكُتّاب الذين يحتاجون إلى ضبط العبارة وصيانة الدلالة. ومن ثم لا تتعامل دراسة هذا الباب مع «الناس» بوصفهم عوامًّا خارجين عن مجال الكتابة، بل بوصفهم ممثلين لاستعمال شائع داخل البيئة التي يراد للكاتب أن يترقى عنها إلى استعمال أدق في تصور ابن قتيبة.

وتنطلق هذه الدراسة من أن تصحيحات ابن قتيبة لا ينبغي أن تُقرأ بوصفها أحكامًا معيارية معزولة، بل بوصفها ممارسةً دلاليةً تطبيقيةً تكشف عن وعيٍ مبكرٍ بطبيعة العلاقة بين اللفظ ومعناه وموضع استعماله. فابن قتيبة لا يكتفي غالبًا بإصدار حكمه على الاستعمال، وإنما يعلل التصحيح، ويكشف سبب الالتباس، ويستدعي الشاهد، ويبين الحد الفاصل بين الألفاظ المتقاربة. ومن ثم تتيح دراسة هذا الباب

الكشف عن بعض أسس قبول الاستعمالات اللغوية وردّها عند ابن قتيبة في حدود الباب المدروس، وتكشف عن علاقة التصويب اللغوي بتحليل الدلالة.

وتحرص الدراسة، التزامًا بالمنهج الوصفي التحليلي، على التمييز بين موقف ابن قتيبة المعياري وموقف الباحث التحليلي؛ فالتغير اللغوي عبر الزمن ظاهرة مطردة في اللغات، ولا يتخذ منه الدرس اللساني الحديث موقف الرفض من حيث هو تغير، وإنما يصف آلياته ويحلل مساراته. أما علماء العربية القدامى، ومنهم ابن قتيبة، فقد صدروا غالبًا عن تصور معياري يربط قبول الاستعمال بعصور الاحتجاج والشاهد العربي، ولذلك حاكموا بعض الاستعمالات الشائعة بوصفها خروجًا عن الموضع الذي تقرره العربية الموثوقة في نظرهم. وبناءً على ذلك، لا تتبنى هذه الدراسة أحكام ابن قتيبة التقويمية، ولا تحاكم الاستعمالات الشائعة بالصواب أو الخطأ، بل تصف الأسس الدلالية التي بنى عليها ابن قتيبة عمليته التصويبية، وتدرس آليات التعليل التي استند إليها في نقد تلك الاستعمالات.

وتتمثل مشكلة البحث في أن باب «معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه» كثيرًا ما يُقرأ ضمن التصويب اللغوي العام، بينما تسمح مادته بأن تُقرأ بوصفها نسقًا دلاليًا يقوم على تصنيف الاستعمالات المنقودة، وبيان الأسس التي يقوم عليها قبولها وردّها في تصور ابن قتيبة.

ومن هنا تتحدد المشكلة الرئيسة في السؤال الآتي: ما الأسس الدلالية التي اعتمدها ابن قتيبة في تصحيح الألفاظ التي ينسب شيوعها للناس في هذا الباب، وكيف أسهمت هذه الأسس في قبول الاستعمالات اللغوية المنقودة أو ردّها في تصور ابن قتيبة؟

وتتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

1. كيف صاغ ابن قتيبة تصحيحاته الدلالية للألفاظ التي ينسب شيوعها للناس في باب «معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه»؟
2. ما الأسس التي اعتمد عليها في قبول الاستعمالات اللغوية المنقودة أو ردّها؟
3. كيف وظّف الأصل الاشتقاقي والسياق والشاهد اللغوي في التفريق بين الألفاظ المتقاربة؟
4. ما أنماط الاستعمال المنقود دلاليًا التي تكشفها النماذج المدروسة في تصور ابن قتيبة؟

ويهدف البحث إلى تحليل التصحيحات الدلالية للألفاظ التي ينسب ابن قتيبة شيوعها للناس في باب «معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه»، وبيان الأسس التي بنى عليها ابن قتيبة أحكامه، وتصنيف أنماط الاستعمال المنقود دلاليًا في النماذج المدروسة، والكشف عن موقع الشاهد والأصل والسياق في بناء الحكم الدلالي.

حدود الدراسة

تتحدد حدود هذه الدراسة في باب «معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه» من كتاب «أدب الكاتب»، بوصفه مدونة تطبيقية محصورة تضم ثلاثة وثلاثين مدخلًا لفظيًا. ولذلك لا تتجه الدراسة إلى تعميم نتائجها على كتاب «أدب الكاتب» كله، ولا إلى استقصاء جميع مظاهر التصحيح اللغوي عند ابن قتيبة، وإنما تقصر نتائجها على الباب المدروس، مع الإفادة من صلته بأهداف كتاب أدب الكاتب في تهذيب لغة الكُتّاب وضبط استعمالهم للألفاظ، في حدود ما تسمح به مادته اللغوية.

وتنبع أهمية البحث من إعادة قراءة هذا الباب من زاوية دلالية تكشف أن التصحيح عند ابن قتيبة ليس موقفًا تقويميًا من الاستعمال الشائع فحسب، بل تحليل

لعلاقته بالأصل والشاهد والسياق، مع إبراز صلته بقضايا الترادف والتخصيص والتوسع الدلالي.

الدراسات السابقة

تتوزع الدراسات السابقة المتصلة بموضوع البحث في ثلاثة اتجاهات: اتجاهٍ اعتنى بكتاب «أدب الكاتب» وبشخصية ابن قتيبة ومنهجه في التصويب، واتجاهٍ تناول قضايا الدلالة والتطور الدلالي والفروق بين الألفاظ، واتجاهٍ أقرب إلى محور البحث عالج صورًا من التصحيح الدلالي في التراث العربي وإن لم يجعل ابن قتيبة موضوعه المباشر، ويهدف عرض هذه الدراسات إلى إخراج البحث من حدود العناية بكتاب واحد إلى سياق أوسع يتصل بتاريخ التصحيح الدلالي وآليات ضبط المعنى في التراث اللغوي.

1. تُعد دراسة فاخر هاشم الياسري «التصويب اللغوي عند ابن قتيبة من خلال كتابه: أدب الكاتب» من أقرب الدراسات إلى موضوع البحث؛ إذ عالجت ظاهرة التصويب اللغوي عند ابن قتيبة، ووقفت على مظاهر عنايته بتقويم الاستعمال وتصحيح ما عُدّ من الاستعمالات الشائعة غير المقبولة، وتفيد هذه الدراسة في تأكيد حضور البعد التصويبي في الكتاب، غير أنها أوسع من مجال البحث الحالي؛ لأنها لا تخصص النظر في التصحيحات الدلالية في باب «معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه» من حيث أسسُها وأنماطُها، ولا تجعل وحدة التحليل قائمة على اللفظ المستعمل في غير موضعه وتصحيح ابن قتيبة له.

2. وتأتي دراسة ميثاق عباس زغير وفضيلة عبدالعباس حسن مظاهر التطور الدلالي في كتاب «أدب الكاتب لابن قتيبة: كتاب المعرفة أنموذجًا» ضمن الدراسات القريبة؛ لأنها عالجت الجانب الدلالي في «كتاب المعرفة» من «أدب الكاتب»، وتفيد هذه الدراسة في بيان قابلية مادة الكتاب للتحليل الدلالي، غير أن البحث الحالي لا يدرس التطور الدلالي عامة، بل يركز على التصحيح الدلالي بوصفه ردًا للفظ إلى موضعه، وتمييزًا بين المعنى الشائع والمعنى الذي يعضده الأصل أو الشاهد.

3. وتأتي دراسة جوادي وآخرون (2021) ضمن الدراسات التي تكشف عناية الكتاب بالعلاقة بين البنية والمعنى؛ إذ تناولت أثر الصيغة الصرفية في توجيه الدلالة. ويفيد البحث الحالي منها في إبراز صلة الصيغة بالمعنى، لكنه يختلف عنها في أن مجالها الرئيس هو الدلالة الصرفية، بينما يركز هذا البحث على أسس التصويب الدلالية للاستعمال الشائع في باب «معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه».

4. كما تفيد دراسة كنجي وقاسمي (2020) في الاقتراب من البعد التصويبي في الكتاب؛ إذ تناولت موقف ابن قتيبة مما عُدّ من الأخطاء اللفظية ضمن قسم «تقويم اللسان»، وصنفت مظاهرها في ضوء المنهج الوصفي التحليلي. غير أن البحث الحالي يضيق مجاله إلى باب «معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه»، ويقرأه قراءة دلالية وصفية تكشف أسس التصحيح وأنماط الاستعمال المنقود دلاليًا.

5. ومن الدراسات التي ينبغي استحضارها في سياق التصحيح الدلالي لا في سياق ابن قتيبة وحده دراسة فادي بن محمود الرياحنة (2016) الموسومة بـ «تصحيحات النحاس الدلالية لمعاني الألفاظ القرآنية من خلال كتابه معاني القرآن»، وتكمن أهميتها في أنها تنقل محور النظر من التصويب اللغوي العام إلى تصحيح المعنى نفسه، وتبين أن ممارسة التصحيح الدلالي ليست خاصة بابن قتيبة، بل هي آلية حاضرة في التراث اللغوي والتفسيري

عند معالجة الألفاظ التي يختل فهمها أو يتسع استعمالها بغير ضابط.

6. كما يفيد البحث من الدراسات الحديثة في علم الدلالة، ولا سيما ما يتصل بالعلاقة بين المعنى المعجمي والمعنى السياقي، وبالتطور الدلالي، وبالفروق الدلالية داخل الحقول المتقاربة. وتمثل أعمال إبراهيم أنيس، وتمام حسان، ومحمود السعران خلفية نظرية مساندة؛ لأنها تساعد على قراءة التصحيح التراثي قراءةً تحليليةً لا تكتفي بنقل ثنائية الخطأ والصواب في الخطاب التراثي، بل تكشف آليات انتقال المعنى وتخصيصه وتوسيعه وضبطه بالسياق.

وبناءً على ذلك، تتمثل الفجوة البحثية في أن الدراسات السابقة لم تفرد باب «معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه» بدراسة دلالية وصفية تربط بين أسس التصحيح وأنماط الاستعمال المنقود، وتوازن بين السياق التراثي للتصويب والإطار الحديث لعلم الدلالة.

منهج البحث وإجراءاته

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ يتجه إلى وصف الاستعمالات اللغوية التي نقدها ابن قتيبة في باب «معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه»، ثم تحليلها دلاليًا للكشف عن الأسس التي بنى عليها أحكامه. ولا يتجه البحث إلى قياس الظاهرة إحصائيًا، ولا إلى اختبار فرضيات كمية، وإنما إلى قراءة المادة اللغوية قراءةً تفسيريةً منضبطة تكشف العلاقة بين اللفظ الشائع، ووجه النقد، والتصحيح، والأساس الدلالي الذي يستند إليه ابن قتيبة، من غير تبنٍّ لأحكامه المعيارية.

وتتحدد مدونة التحليل في باب «معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه» من «كتاب المعرفة» في «أدب الكاتب»، وقد عومل هذا الباب بوصفه مدونة محصورة تضم ثلاثة وثلاثين مدخلًا لفظيًا، بعضها مفرد، وبعضها أزواج أو مجموعات لفظية متقاربة. وتقوم وحدة التحليل على اللفظ أو الزوج اللفظي، والاستعمال المنسوب شيوعه إلى الناس، وتصحيح ابن قتيبة، وأساس التصحيح.

وقد جرى حصر مداخل الباب كاملة، غير أن طريقة المعالجة جاءت بدرجات متفاوتة من التفصيل بحسب كثافة المادة الدلالية في كل مدخل وحاجته إلى التحليل؛ ففُصّل القول في المداخل التي تكشف بوضوح عن الأسس الدلالية الرئيسة للتصويب، وأُوجز في المداخل التي تؤكد الأنماط نفسها ولا تضيف أساسًا دلاليًا مستقلًا. وبهذا لا تقوم الدراسة على عينة منتقاة خارج المدونة، بل على استيعاب الباب كله، مع تجنب التكرار التحليلي.

وتتمثل إجراءات التحليل في الآتي:

1. تحديد اللفظ أو الزوج اللفظي الذي يذكره ابن قتيبة.
2. رصد الاستعمال الذي ينسبه ابن قتيبة إلى الناس، والذي يراه موضوعًا في غير موضعه.
3. بيان التصحيح الذي يقرره ابن قتيبة.
4. تحديد أساس التصحيح: أصل لغوي، اشتقاق، سياق، شاهد، فرق دلالي، أو عرف عربي.
5. تصنيف نوع النقد الدلالي أو الاستعمال المنقود.
6. استخلاص نتيجة جزئية من كل نمط، دون تعميم يتجاوز حدود الباب.

واقتصر هذا الموضع من المنهج على بيان إجراءات الحصر والتحليل، وأُلحقت جداول حصر المداخل وتصنيفها في آخر البحث؛ لأنها تؤدي وظيفة توثيقية

وتلخيصية لما انتهى إليه التحليل، لا وظيفة تأسيسية في المقدمة (جدول 1، جدول 2).

المبحث الأول: الإطار الدلالي للتصحيح اللغوي عند ابن قتيبة

تمهيد نظري: التصحيح الدلالي بين الدلالة المعجمية والاستعمالية

لا يكفي في قراءة التصحيحات الدلالية عند ابن قتيبة أن تُفهم بوصفها أحكامًا معيارية على ألفاظ مفردة؛ لأن موضوعها الحقيقي هو العلاقة بين اللفظ ومعناه وموضع استعماله، ومن هذه الجهة يلتقي الباب المدروس مع مبحثين أساسيين في علم الدلالة الحديث: مبحث المعنى المعجمي الذي يرد اللفظ إلى دلالته المركزية، ومبحث المعنى السياقي الذي يدرس تغير المعنى بتغير المقام والاستعمال.

فإذا كان علم الدلالة يُعنى بدراسة المعنى من حيث هو علاقة بين الرمز اللغوي وما يدل عليه، فإن التصحيح الدلالي يضيف إلى ذلك سؤال الملاءمة: هل وُضع اللفظ في الموضع الذي تسمح به دلالته الأصلية أو الاستعمالية؟ ومن ثم لا تُقرأ عبارة ابن قتيبة «في غير موضعه» بوصفها حكمًا يتبناه الباحث على استعمال لغوي، بل بوصفها دالة على اضطراب في اختيار اللفظ من منظور ابن قتيبة داخل شبكة من العلاقات: الأصل، والسياق، والشاهد، والعرف، والفروق بين الألفاظ المتقاربة.

ويساعد مفهوم التطور الدلالي على تفسير بعض النماذج التي لا يستبعدها ابن قتيبة مطلقًا، كما يساعد مفهوم تخصيص الدلالة وتعميمها وانتقالها بالمجاورة أو الملابسة على فهم النماذج التي يرى فيها تداخلًا بين الأصل والفرع، كذلك يفسر مفهوم الحقول الدلالية عنايته بتضييق الترادف؛ لأن الألفاظ المتقاربة لا تُفهم منعزلة، بل داخل مجال دلالي واحد تتمايز وحداته بعناصر فارقة كالزمن، والدرجة، والجهة، والمقام.

وعلى هذا الأساس يتخذ البحث من الإطار الدلالي الحديث أداةً شارحةً لا بديلًا عن السياق التراثي؛ فلا يُسقط مفاهيم اللسانيات الحديثة على ابن قتيبة إسقاطًا مباشرًا، بل يستعملها لتوصيف آليات ظاهرة في نصه: رد اللفظ إلى أصله، وقياسه على الاستعمال العربي، والاحتجاج بالشاهد، وتمييز المتقارب، وقبول الانتقال الدلالي متى بقي معللًا.

وبناءً على ذلك، يستند التحليل في هذا البحث إلى عدد من المفاهيم الإجرائية في علم الدلالة الحديث، لا بوصفها أطرًا مفروضة على نص ابن قتيبة، بل بوصفها أدوات واصفة تساعد على تفسير آليات التصويب في الباب المدروس. ومن هذه المفاهيم: المعنى المعجمي الذي يحيل إلى الدلالة المركزية للفظ، والمعنى السياقي الذي يتحدد بحسب موضع الاستعمال والمقام، والتطور الدلالي بما يشمله من تخصيص وتعميم وانتقال بالمجاورة أو الملابسة، والحقول الدلالية التي تفسر علاقة الألفاظ المتقاربة داخل مجال واحد مع احتفاظ كل لفظ بعنصر فارق. وبهذا لا يقرأ البحث تصحيحات ابن قتيبة على أنها أحكام تراثية منفصلة عن الدرس الدلالي، بل يدرسها بوصفها ممارسة تطبيقية يمكن وصفها بمفاهيم حديثة مثل: تضييق الدلالة، توسيعها، ضبط العلاقة بين الدلالة المركزية والدلالة المنقولة، والتمييز بين التقارب والترادف.

المطلب الأول: مفهوم التصحيح الدلالي في باب «معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه»

يتأسس التصحيح الدلالي في «أدب الكاتب» على أن موضع النقد عند ابن قتيبة قد يكون في موضع اللفظ لا في صورته. فاللفظ قد يكون، في التصور التراثي الذي ينطلق منه ابن قتيبة، عربيً في بنيته الصرفية، لكنه

يستعمل في معنى لا يوافق الأصول أو الشواهد أو مواضع الاستعمال التي يحتج بها. وينسجم هذا التصور مع التعريف اللغوي الذي يجعل الألفاظ مرتبطةً بالمعاني من جهة الوضع؛ إذ نقل السيوطي أن "اللغات: عبارةٌ عن الألفاظ الموضوعةِ للمعاني" (السيوطي، 1998). ومن ثم لا يتصل الاستعمال الذي ينتقده ابن قتيبة في باب «معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه» لا يتصل بصورة اللفظ وحدها، بل بإخلال العلاقة الوضعية بين اللفظ والمعنى حين يُستعمل اللفظ في غير موضعه الدلالي.

ولذلك تكثر في الباب عبارات من قبيل: «يذهب الناس إلى»، و«وذلك غلط»، و«ليس كذلك»، ثم يتبعها بتحديد المعنى الذي يقرره. وتدل هذه الصيغة المتكررة على أن ابن قتيبة يرصد استعمالًا شائعًا، ثم يختبره في ضوء معيار لغوي أقدم أو معتمد في سياق الاحتجاج اللغوي.

ويعزز هذا الفهم ما انتهت إليه كنجي وقاسمي (2020) في دراستهما لطريقة ابن قتيبة في معالجة الاستعمالات المنقودة؛ إذ تذكران أنه "كان يعتمد على مراحل في تقديم ما عُدّ أخطاء لغوية وتصويبه من الوجهة التعليمية". ولا يعني ذلك أن الباب المدروس هنا يطابق «تقويم اللسان» في موضوعه، بل إن وجه الاستفادة يتمثل في إبراز الطابع المنهجي العام عند ابن قتيبة في رصد الاستعمال المنقود، وبيان وجه نقده، وردّه إلى الوجه الذي يقرره.

ويرى زغير وحسن (2019) أن موقف ابن قتيبة الرافض لهذه التغيرات الدلالية يعود إلى التزامه بالمنهج اللغوي السائد في عصره، حيث "وضع علماء العربية حدودًا زمانية ومكانية لما يصح الاستشهاد به وقالوا إن هذا هو الأصل أو الأصيل وغيره يُعد خطأ أو لحنًا، فقيدوا الصحيح من اللغة بزمان ومكان معينين". وبناءً عليه، فإن أحكامه مثل «ذلك غلط» أو «ليس كذلك» لم تكن موقفًا غير معلل فحسب، بل كانت محاولة منهجية لضبط ما يراه انزياحًا للألفاظ عن دلالاتها التي استقرت في عصر الاحتجاج.

ويتضح هذا المعنى في المثال الأول من الباب؛ إذ يذكر ابن قتيبة أن الناس يذهبون إلى أن «أَشْفَارَ الْعَيْنِ» هي الشعر النابت على حروف العين، ثم يصحح ذلك بأن الأشفار هي حروف العين نفسها، وأن الشعر هو الهدب. ويعلل التصحيح بقوله إن شفر كل شيء حرفه، ثم يفسر إمكان إطلاق الشفر على الشعر بأنه من باب تسمية الشيء باسم ما جاوره أو اتصل به (ابن قتيبة، د.ت). وهذا المثال يبيّن أن التصحيح لا يقتصر على إبدال لفظ بآخر، بل يشرح سبب التداخل: انتقال الاسم من الموضع إلى المجاور.

وتظهر الآلية نفسها في تصحيح «حُمَة العقرب»؛ إذ يبين ابن قتيبة أن الحمة ليست الشوكة، وإنما هي السم والضرر، أما الشوكة فهي الإبرة (ابن قتيبة، د. ت). فهو يميز بين الأداة والأثر؛ فالإبرة وسيلة اللسع، والحمة أثره السام. وبهذا يتحول التصحيح إلى تحليل لعناصر الحدث الدلالي: أداة، وفعل، ونتيجة. وهذا النوع من التحليل يكشف أن المعنى عند ابن قتيبة لا يُفهم بوصفه تسمية مباشرة للشيء فحسب، بل بوصفه علاقة بين أجزاء التجربة التي يدل عليها اللفظ.

ومن ثم يمكن تعريف التصحيح الدلالي في هذا الباب بأنه: إجراء لغوي تحليلي يردّ اللفظ الشائع إلى موضعه المعنوي الذي يقرره، ويكشف ما وقع في الاستعمال العام من تداخل أو توسع أو نقل، اعتمادًا على الأصل اللغوي، أو السياق، أو الشاهد، أو الفروق بين الألفاظ. ولا يقوم هذا التصحيح على الإنكار وحده، بل على بيان المأخذ الذي يجعل الاستعمال مقبولًا أو غير مقبول في تصوره.

المطلب الثاني: التصحيح بين تقويم الاستعمال وتحليل المعنى

يتصل التصحيح الدلالي عند ابن قتيبة بوظيفة تعليمية واضحة؛ فهو يكتب للكاتب الذي يحتاج إلى إصابة الألفاظ في مواضعها. ولا يراد بذلك عزل منهجه عن تقليد التصويب اللغوي عند المتقدمين، بل بيان الطريقة التي تتجلى بها هذه الوظيفة في الباب المدروس؛ إذ يتجاوز الحكمُ عنده، في كثير من المواضع، مجرد التنبيه إلى الخطأ، إلى تعليل وجه التصويب وبيان مأخذ الفرق الدلالي. فهو يردّ بعض الألفاظ إلى أصلها أو معناها الأخص، ويوازن بين الاستعمال الشائع والاستعمال الذي يراه أليق بالمعنى، ويعضد حكمه أحيانًا بالشاهد القرآني أو الشعري أو بقول أهل اللغة. وبذلك يغدو التصحيح عنده إجراءً دلاليًا حجاجيًا، لا مجرد تقرير معياري للصواب والخطأ.

ومن ذلك تصحيحه للفظ «الطَّرَب»؛ إذ يذكر أن الناس يحصرونه في الفرح، بينما يقرر أنه خفة تصيب الإنسان لشدة السرور أو شدة الجزع، ثم يستشهد بالشعر (ابن قتيبة، د. ت). هنا لا يضيّق المعنى، بل يرده إلى سعته التي يشهد لها الاستعمال العربي. وهذا يدل على أن تصحيح ابن قتيبة ليس دفاعًا آليًا عن معنى واحد ثابت، بل هو بحث في حدود الدلالة: متى تضيق؟ ومتى تتسع؟ ومتى يكون الشائع قاصرًا عن المعنى العربي؟

وفي «الْخِشْمَةِ» يذكر أن الناس يضعونها موضع الاستحياء، ثم ينقل عن الأصمعي أنها بمعنى الغضب، مستندًا إلى قول بعض فصحاء العرب: "إنَّ ذلك لَمَّا يُخْشِمُ بني فلان (ابن قتيبة، د. ت). يقوم التصحيح على الاحتكام إلى استعمال الفصحاء، لا إلى التداول العام. ويظهر من المثال أن ابن قتيبة يميز بين شيوع اللفظ في زمنه وبين رسوخ معناه في كلام العرب، فلا يجعل كثرة الاستعمال وحدها دليلًا كافيًا على الصحة.

وتبرز هذه المسألة أيضًا في تصحيحه لـ «زَكَنْتُ الْأَمْرَ»؛ إذ يرى أن العامة تذهب به إلى الظن والتوهم، بينما يرده إلى معنى العلم، مستشهدًا بالشعر (ابن قتيبة، د. ت). والفرق بين العلم والظن ليس فرقًا لفظيًا يسيرًا، بل هو فرق في درجة اليقين. ولذلك فإن استعمال «زكنت» بمعنى «توهمت» لا يغير لفظًا فحسب، بل يغير قوة الحكم المعرفي الذي يحمله اللفظ.

وبذلك يتضح أن التقويم عند ابن قتيبة ليس تقويمًا خارجيًا مفروضًا على اللغة، بل هو تحليلٌ للمعنى من داخله. فهو يبدأ من الاستعمال الذي ينسبه للناس، ثم يرده إلى أصله أو شاهده أو سياقه، ثم يحدد الفرق الذي ألغاه الاستعمال العام. ومن هنا يمكن القول إن التصحيح عنده ممارسة مزدوجة: فهو من جهة تقويم للاستعمال، ومن جهة أخرى تحليل للمعنى في ضوء أصله وسياقه وشاهده.

المطلب الثالث: وظيفة الباب في تحقيق أهداف كتاب أدب الكاتب

لا يظهر باب «معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه» بوصفه بابًا معجميًا عابرًا، بل يمثل جزءًا من مقاصد كتاب أدب الكاتب في تكوين الكاتب وتهذيب أداته اللغوية. فقد عاب في المقدمة على بعض كُتّاب عصره ضعف معرفتهم بالألفاظ والتمييزات اللغوية، وذكر أمثلة تدل على أن نقص الأداة اللغوية يؤدي إلى اضطراب في الفهم والأداء (ابن قتيبة، د. ت). ثم يجيب الباب محل الدراسة عمليًا عن هذه المشكلة؛ لأنه يدرّب الكاتب على التمييز بين اللفظ وموضعه، وبين المعنى الشائع والمعنى المحرر.

كما أكد ابن قتيبة أن الكاتب يحتاج إلى أن ينزّل ألفاظه بحسب المقام والمخاطب، وألا يتداخل بين ما يليق بمقام وما يليق بآخر (ابن قتيبة، د. ت). ويؤكد أن صحة الاستعمال عنده ليست صحةً معجميةً مفصولةً

عن السياق، بل هي ملاءمة بين اللفظ والمعنى والمقام. ومن هنا يتصل الباب محل الدراسة بأهداف الكتاب التعليمية والتثقيفية، ولا سيما ضبط اللسان، وتدريب الكاتب على التمييز، ومنع التداخل بين الألفاظ المتقاربة.

وتزداد مركزية هذا الباب إذا نُظر إلى طبيعة الألفاظ التي يعالجها؛ فهي ليست كلها من الغريب الوحشي أو النادر، بل كثير منها ألفاظ مألوفة: الطرب، الحشمة، القافلة، المأتم، الظل، الفيء، الفقير، المسكين، الحمد، الشكر...إلخ، وهذا الاختيار يكشف أن المشكلة عند ابن قتيبة لا تنحصر في جهل الغريب، بل تمتد إلى سوء استعمال المألوف. فالكاتب قد يعرف الكلمة، لكنه لا يحسن موضعها؛ وهنا تظهر وظيفة التصحيح الدلالي.

ويكشف هذا الموقع أن «أدب الكاتب» ليس كتاب ألفاظ فقط، بل كتاب في صناعة الاستعمال اللغوي؛ أي في اختيار اللفظ المناسب للمعنى المناسب في الموضع المناسب. وبذلك يغدو الباب المدروس ميدانًا تطبيقيًا لمفهوم أوسع في الكتاب: أن البلاغة العملية للكاتب تبدأ من سلامة العلاقة بين اللفظ والمعنى والسياق.

وتفيد هذه المفاهيم الحديثة في ضبط مسار التحليل اللاحق؛ فالأصل اللغوي والاشتقاقي سيُقرأ بوصفه قريبًا من مفهوم المعنى المركزي، والسياق والعرف سيُقرآن في ضوء المعنى الاستعمالي أو المقامي، أما الفروق بين الألفاظ المتقاربة فستُحلل في ضوء الحقول الدلالية والعناصر الفارقة داخل كل حقل. وبذلك ينتقل البحث من عرض التصحيحات التراثية إلى تحليلها دلاليًا، بما يحقق التوازن بين حفظ سياق ابن قتيبة التراثي والإفادة من أدوات علم الدلالة الحديث.

المبحث الثاني: أسس قبول الاستعمالات اللغوية وردّها في التصحيحات الدلالية

المطلب الأول: الاحتكام إلى الأصل اللغوي والاشتقاقي

يقصد به: ردّ اللفظ إلى مادته اللغوية وصيغته وسبب تسميته؛ للكشف عن المعنى الذي يقرره، وبيان وجه النقد في الاستعمال الشائع إذا ابتعد عن دلالة الأصل، ويمثل الأصل اللغوي والاشتقاقي أحد الأسس الرئيسة في تصحيحات ابن قتيبة؛ فهو كثيرًا ما يعيد اللفظ إلى مادته أو سبب تسميته، ليكشف كيف أدى الابتعاد عن الأصل إلى شيوع معنى لا يوافق ما يقرره ابن قتيبة. ولا يستعمل صاحب "أدب الكاتب" الاشتقاق هنا بوصفه إجراءً شكليًا، بل بوصفه طريقًا إلى ضبط المعنى وردّه إلى علته الأولى، ويعضد صبحي الصالح هذا التصور حين يقرر أن "في المواضعة تبرز تلك المناسبة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله" (الصالح، 2009).

ويتضح ذلك في تفريقه بين «الظل» و «الفيء»، فالناس، كما يذكر، يذهبون إلى أنهما شيء واحد، بينما يقرر أن الظل أعم، وأن الفيء لا يكون إلا بعد الزوال؛ لأنه ظل فاء، أي رجع من جانب إلى جانب. ويستند إلى معنى الرجوع في مادة «فاء»، وإلى قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: 9] (ابن قتيبة، د.ت). هنا قائم على أصل اشتقاقي يحدد الفرق الزمني والدلالي بين اللفظين. وليس المقصود أن الظل والفيء لا يلتقيان في المعنى العام، بل أن بينهما جهة فارقة هي جهة الرجوع بعد الزوال. ويؤيد الحريري هذا التفريق الزمني بين الألفاظ المتقاربة؛ إذ قرر أن العرب "خالفت بين ألفاظ متفقة المعاني لاختلاف الأزمنة"، ومن أمثلة ذلك عنده أن "الفيء لا يكون إلا بعد الزوال" (الحريري، 1998).

ويظهر الأصل الاشتقاقي كذلك في «الْقَافِلَة»؛ إذ شاع استعمالها للرفقة في السفر ذاهبة أو راجعة، بينما يقرر ابن قتيبة أن القافلة هي الراجعة من السفر؛ لأنها من قفل بمعنى رجع (ابن قتيبة، د. ت). فالاستعمال المنقود هنا، في تصور ابن قتيبة، نتج من تعميم معنى خاص، والتصحيح يرد اللفظ إلى أصله الدال على العودة. ومن الناحية الدلالية، لا يدل لفظ «الْقَافِلَة» عند ابن قتيبة على جماعة السفر من حيث هي جماعة فقط، بل على جماعة السفر من جهة رجوعها.

وفي «الدُّلْج» يبين ابن قتيبة أن الدلج هو سير الليل مطلقًا، وليس الخروج في آخر الليل فقط، ثم يفرق بين «أَدْلَج» و «ادّلج» من جهة الصيغة والدلالة (ابن قتيبة، د. ت). وهذا المثال يضيف إلى الأصل الاشتقاقي أثر الصيغة في تحديد المعنى؛ فالتغير في البناء ليس أمرًا عارضًا، بل ينتج فرقًا في جهة الزمن والاستعمال. ومن هنا يتحرك التصحيح بين الأصل المعجمي والصيغة الصرفية معًا.

وهذا ينسجم مع ما تقرره الدراسات الصرفية الدلالية من أن الصيغة ليست قالبًا شكليًا محايدًا، بل تؤدي وظيفةً معنويةً فارقة؛ إذ ترى جوادي وآخرون (2021) أن الدلالة الصرفية هي الدلالة المستفادة من صيغة اللفظ وقالبه، ومن إيثار صيغة على أخرى. ومن ثم لا يقوم تفريق ابن قتيبة بين «الدُّلْج» و «الادّلاج» على اختلاف صوتي أو بنائي فحسب، بل على أثر الصيغة في تخصيص زمن السير وضبط الدلالة.

ومن النماذج التي تؤكد هذا الأساس لفظ «الْآرِيّ»؛ إذ يذهب الناس إلى أنه المعلف، بينما يقرر ابن قتيبة أنه الآخية التي تشد بها الدواب، ويرده إلى «تأريت بالمكان» إذا أقمت به (ابن قتيبة، د. ت). فالأصل الدال على الثبات والإقامة هو الذي يفسر تسمية ما تُشد به الدابة. وهذا يوضح أن ابن قتيبة لا يكتفي برصد الاستعمال، بل يبحث عن العلاقة التي تجعل اللفظ مناسبًا لمعناه.

وتكشف هذه النماذج أن ابن قتيبة لا يستدعي الاشتقاق بوصفه تزيينًا لغويًا، بل بوصفه أداةً تفسيريةً تحدد مجال اللفظ، وترد الاستعمال إلى حدوده. كما تكشف أن الاستعمال الشائع المنقود قد ينشأ من إهمال عنصرٍ صغيرٍ في الأصل الاشتقاقي، لكنه عنصرٌ حاسمٌ في ضبط الفرق بين دلالتين متقاربتين.

المطلب الثاني: الاحتكام إلى السياق الاستعمالي والعرف العربي

يقصد بالسياق: الموضع الاستعمالي أو المقامي أو العرفي الذي يرد فيه اللفظ، وتُفهم به ملاءمة الكلمة لمعناها، وتمييز الاستعمال الصحيح من الاستعمال المنقول أو الموسّع أو غير المطابق لما يقرره ابن قتيبة.

ولا يقتصر بناء الحكم الدلالي عند ابن قتيبة على الأصل الاشتقاقي، بل يعتمد أيضًا على السياق الاستعمالي والعرف العربي. فاللفظ لا يستمد دلالته من مادته وحدها، بل من مواضع استعماله في كلام العرب، ومن المجال الاجتماعي أو الثقافي الذي يتحرك فيه، ويؤكد تمام حسان أهمية المعنى المقامي في فهم الدلالة؛ إذ يرى أن "المعنى المقامي لا يمكن بتحليل تركيب المقال ولا بمعنى كلماته المفردة" (حسان، 2006).

ومن أوضح أمثلة ذلك «الطَّرَبُ»؛ إذ يصحح ابن قتيبة قصره على الفرح، ويبين أنه خفة للسرور أو الجزع، مستشهدًا بالشعر (ابن قتيبة، د. ت). فالشاهد هنا يثبت أن الاستعمال العربي أوسع من الاستعمال الذي ينسبه ابن قتيبة للناس. والنتيجة المنهجية من هذا المثال أن الشيوع قد يضيّق المعنى كما قد يوسعه، وأن التصحيح لا يكون دائمًا برد اللفظ إلى معنى أضيق، بل قد يكون برده إلى مجال أوسع تشهد له العربية.

وفي «المُأْتَم» يبين أن الناس يجعلونه المصيبة، بينما المأتم هو النساء يجتمعن في الخير والشر، وأن التعبير الذي يقرره في سياق الحزن هو: مناحة (ابن قتيبة، د.ت). وهذا المثال يكشف أثر السياق الاجتماعي في انتقال الدلالة؛ فقد نُقل اللفظ من الجماعة إلى المناسبة الحزينة التي تقترن بها غالبًا. غير أن ابن قتيبة لا ينكر سبب الانتقال، بل يضبط حدوده، فيفرق بين الجماعة والسياق الذي قد تحضر فيه.

ومن أعمق النماذج دلالةً تفريقه بين «الأَعْجَمي والعَجَمي»، و «الأَعْرابي والعَرَبي». فالأعجمي هو الذي لا يفصح، والعجمي المنسوب إلى العجم وإن كان فصيحًا، والأعرابي هو البدوي، والعربي المنسوب إلى العرب وإن لم يكن بدويًا (ابن قتيبة، د. ت). وهذا التفريق قائم على سياق ثقافي ولساني يميز بين اللسان، والنسب، والمكان، ونمط العيش. ومن ثم لا يكون التداخل بين هذه الألفاظ قضية معجمية فحسب، بل يتصل بفهم التصنيف الثقافي الذي تحمله اللغة.

ومن ثم فالسياق الاستعمالي عند ابن قتيبة معيارًا مركزيًا في قبول الدلالة أو ردها عند ابن قتيبة؛ لأنه يخرج اللفظ من الاحتمال العام إلى التحديد المقامي. وبذلك يميز ابن قتيبة بين استعمال شائع يقطع الصلة بالأصل أو يلغي الفرق، واستعمال شائع يمكن تفسيره بوصفه انتقالًا دلاليًا مفهومًا.

المطلب الثالث: الاستدلال بالشاهد في بناء الحكم الدلالي

يمثل الشاهد أحد أعمدة التصحيح الدلالي عند ابن قتيبة؛ إذ يمنح الحكم اللغوي قوة احتجاجية، ويخرجه من دائرة الرأي الفردي إلى دائرة الاستعمال الموثوق. ويقصد بالشاهد هنا: النص أو القول اللغوي الذي يحتج به ابن قتيبة في تقرير المعنى أو ترجيحه. وتتوزع الشواهد في الباب بين الشعر، والقرآن الكريم، والحديث، وأقوال فصحاء العرب، بحسب مواضع ورودها ووظيفتها في الاستدلال؛ إذ تُستعمل في تقرير المعنى، أو توضيح مجال الاستعمال، أو الترجيح بين الأقوال.

في تفريقه بين «الفَقير» و«المِسكين»، يستدل ابن قتيبة بآية الصدقات: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ﴾ [التوبة: 60]، ويجعل التفريق القرآني دليلًا على افتراق المعنيين، ثم يقرر أن الفقير من له بلغة من العيش، والمسكين من لا شيء له، ويستشهد بالشعر لتوضيح معنى الفقير (ابن قتيبة، د. ت). فالشاهد القرآني هنا يؤسس الفرق، والشاهد الشعري يعضده استعماليًا. وهذا يكشف أن الشاهد قد يكون مدخلًا للتفريق، لا تأكيدًا لاحقًا له فحسب.

وفي «المُتَصَدِّق» ينتقد إطلاقه على السائل، ويقرر أن المتصدق هو المعطي، مستشهدًا بقوله تعالى: ﴿فَأَوۡفِ لَنَا ٱلۡكَيۡلَ وَتَصَدَّقۡ عَلَيۡنَآۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَجۡزِي ٱلۡمُتَصَدِّقِينَ﴾ [يوسف: 88] (ابن قتيبة، د. ت). فالاستدلال القرآني يحدد جهة الفعل، ويمنع قلبها. وهذا مثالٌ كاشف؛ لأن الاستعمال الشائع المنقود لا يغير معنى الاسم وحده، بل يقلب علاقة الفاعل بالفعل من العطاء إلى السؤال.

وفي «الْعِرْض» يستند إلى أحاديث وآثارٍ وشعرٍ ليقرر أن عرض الرجل نفسه، لا آباؤه وأمهاته فحسب (ابن قتيبة، د. ت). وتعدد الشواهد هنا يبين أن ابن قتيبة لا يبني حكمه على شاهد منفرد عند قوة الالتباس، بل يستدعي شبكةً من الأدلة. وهذا التعدد مناسبٌ لطبيعة اللفظ؛ لأنه متصل بالكرامة والذات والحق الشخصي، لا بدلالة حسية مباشرة فحسب.

وفي «الْعَبِير» يعرض ابن قتيبة رأي أبي عبيدة ورأي الأصمعي، ثم يميل إلى قول الأصمعي مستندًا إلى الحديث الذي فرّق بين العبير والورس والزعفران (ابن قتيبة، د. ت). وفي هذا الموضع يؤدي الشاهد الحديثي وظيفة الترجيح بين القولين؛ فالشاهد هنا هو

أساس الحكم، أما رأي الأصمعي فهو القول الذي انتهى الترجيح إلى تأييده.

وبذلك يؤدي الشاهد في تصحيحات ابن قتيبة ثلاث وظائف رئيسة: وظيفة تأسيسية حين يثبت الفرق، ووظيفة تفسيرية حين يوضح مجال الاستعمال، ووظيفة ترجيحية حين يوازن بين أقوال اللغويين. وهذه الوظائف تجعل الحكم الدلالي عنده متصلًا بمنظومة الاحتجاج في التراث اللغوي العربي، لا قائمًا على الذوق الفردي أو الانطباع.

المبحث الثالث: أنماط الاستعمال المنقود دلاليًا في الألفاظ التي ينسب ابن قتيبة شيوعها إلى الناس

لا يتعامل هذا المبحث مع أمثلة الباب بوصفها شواهد معجمية متفرقة، وإنما بوصفها مادة تكشف أنماطًا دلالية متكررة في الاستعمال المنقود. ولذلك سيكون الاستشهاد بأقوال ابن قتيبة ومن بعده من اللغويين تابعًا للتحليل لا بديلًا عنه؛ إذ ينصب النظر على الآلية التي أنتجت الاستعمال المنقود: هل هي مجاورة؟ أم تخصيص؟ أم تعميم؟ أم تسوية بين متقاربين؟ أم تداخل بين دلالة لغوية ودلالة ثقافية؟

المطلب الأول: التداخل بين المعنى الأصلي والمعنى الشائع

من أبرز أنماط الاستعمال المنقود في الباب أن ينتقل اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى شائع بسبب المجاورة أو الملابسة أو التوسع، ثم يغلب المعنى الشائع حتى يحجب الأصل. ويعالج ابن قتيبة هذا النمط برد اللفظ إلى المعنى الذي يقرره، مع بيان سبب الالتباس. ولا يعني ذلك أنه يجهل إمكان انتقال الدلالة، بل يعني أنه يميز بين انتقال مفهوم له مسوغ، وانتقال يطمس الفرق بين الدلالات.

ففي «أَشْفَار الْعَيْنِ» نُقل الاسم من حروف العين إلى الشعر النابت عليها، بسبب المجاورة. ولا ينكر ابن قتيبة إمكان أن يسمى الشيء باسم ما جاوره، لكنه يجعل هذا الإطلاق فرعًا لا أصلًا. ولذلك يقرر أن الأشفار هي الحروف، وأن الشعر هو الهدب (ابن قتيبة، د. ت). وتكمن قيمة هذا المثال في أنه يوضح أن علاقة المجاورة لا تكفي لإلغاء المعنى الأصلي.

وفي «حُمَة العقرب» يميز بين الحمة بوصفها السم والضرر، وبين الإبرة بوصفها آلة اللسع (ابن قتيبة، د.ت). والاستعمال المنقود هنا ناشئ من نقل الاسم من الأثر إلى الأداة. وبذلك يكشف المثال أن التصحيح الدلالي قد يقوم على تحليل الحدث إلى عناصره: أداة، وسبب، وأثر. فإذا تداخلت هذه العناصر تغيّر موضع اللفظ في تصوره.

وفي «المِلَّة» نُقل الاسم من موضع الخبزة إلى الخبزة نفسها، مع أن الملة هي الموضع الحار الذي تخبز فيه، والتعبير الذي يقرره: خبز ملة (ابن قتيبة، د. ت). وهذا مثال آخر على انتقال الاسم من الموضع إلى الشيء الموضوع فيه. وهو قريب من «أَشْفَار الْعَيْنِ»، غير أن العلاقة هنا ليست مجاورة عضوية، بل علاقة مكانية وصناعية بين الخبزة وموضع إعدادها.

وفي «المَأْتَم» نُقلت الدلالة من اجتماع النساء إلى المصيبة، مع أن المأتم قد يكون في الخير والشر (ابن قتيبة، د. ت). فالتداخل هنا ناشئ من غلبة أحد السياقات الاجتماعية على اللفظ، حتى توهم الناس أن اللفظ يدل على ذلك السياق وحده، وتبرز قيمة هذا المثال في أنه لا يكتفي بتسجيل انتقال الدلالة، بل يختبر مقدار اتصال المعنى الشائع بالمعنى الأول؛ فإذا غلب السياق العارض حتى صار أصلًا في الفهم احتاج اللفظ إلى إعادة ضبط. ومن هنا يلتقي صنيع ابن قتيبة مع منهج المعاجم والدراسات الدلالية التي تبدأ من الدلالة

المركزية ثم تتتبع ما يتفرع عنها من معانٍ منقولة (الأصفهاني، 1412هـ).

ولا تكمن أهمية هذه النقول في تأييد قول ابن قتيبة وحده، بل في بيان أن الاستعمال المنقود دلاليًا في هذه النماذج ناشئ من آلية واحدة تتكرر بصور مختلفة، هي انتقال اللفظ من دلالته المركزية إلى دلالة ملازمة أو مجاورة حتى تغلب الدلالة الثانية على الأولى. ومن هنا يصبح دور الباحث هو الكشف عن البنية المشتركة بين الأمثلة، لا الاكتفاء بتجميع الشواهد. فـ «أَشْفَارُ الْعَيْنِ» و«الحُمَة» و «المِلّة» و «المْأْتَمُ» لا تمثل ألفاظًا متفرقة، بل تكشف نمطًا دلاليًا واحدًا يقوم على التداخل بين الشيء ومجاوره أو أثره أو سياقه الغالب.

ويمكن تفسير هذه النماذج في ضوء ما يسميه الدرس الدلالي تخصيص الدلالة أو تضييقها؛ إذ ينتقل اللفظ من دلالة أوسع إلى دلالة أضيق بسبب غلبة الاستعمال في سياق معين (أنيس، 1984) غير أن ابن قتيبة لا يعالج الظاهرة بوصفها تطورًا دلاليًا محايدًا فحسب، بل يزنها بميزان الفصاحة والشاهد وحفظ الفروق، ولذلك يلتقي هذا النمط مع ما ظهر لاحقًا في كتب تقويم اللسان، مثل تنبيه ابن الجوزي إلى تخصيص العامة لبعض الألفاظ بما هو أضيق من دلالتها اللغوية (ابن الجوزي،2006).

المطلب الثاني: التداخل بين الألفاظ المتقاربة لا المترادفة

يمثل هذا النمط أوسع أنماط الباب؛ إذ يعالج ابن قتيبة ألفاظًا يشترك بعضها مع بعض في مجال دلالي عام، لكنه يثبت بينها فروقًا فارقة. ويظهر من هذه النماذج أن ابن قتيبة لا ينكر وجود التقارب، لكنه لا يساوي بين التقارب والتطابق الدلالي.

ويمكن وصل هذا النمط بتراث الفروق اللغوية الذي جعل موضع الإشكال في المعاني المتقاربة التي يلتبس بعضها ببعض. غير أن قيمة ابن قتيبة هنا أنه لا يقرر مبدأ الفرق نظريًا فحسب، بل يطبقه على ألفاظ متداولة في استعمال الناس، فيجعل التصحيح تدريبًا عمليًا على إدراك الحد الفاصل بين المتقاربين (العسكري، د. ت).

ففي «الْخُلْف وَالْكَذِب» يجعل الكذب فيما مضى، والخلف فيما يستقبل (ابن قتيبة، د. ت). والفرق هنا ليس في القيمة الأخلاقية العامة، بل في الزمن المتعلق بالقول. فالكذب خبر مخالف عن ماضٍ أو واقعٍ، أما الخلف فإخلال بما عُلّق بالمستقبل. وهذا يبين أن العنصر الزمني قد يكون فارقًا دلاليًا كافيًا للفصل بين لفظين شديدي القرب.

وفي «الْفَقِير وَالْمِسْكِين» يقرر أن الفقير من له بلغة من العيش، أما المسكين فمن لا شيء له، مستندًا إلى التفريق القرآني بينهما في آية الصدقات (ابن قتيبة، د.ت)، ويدعم ابن السكيت هذا الاتجاه حين ينقل التفريق بين من يملك بعض ما يقيمه ومن لا يملك شيئًا (ابن السكيت، 1998)، والفرق هنا فرق في الدرجة والرتبة داخل حقل الحاجة؛ فلو سُوّي بينهما لفات التمييز بين من يملك حد الكفاف ومن لا يملك شيئًا.

وفي «الْخَائِن وَالسَّارِق وَالْغَاصِب» يميز بين أخذ المال بعد أمانة، وأخذه سرًا، وأخذه مجاهرة (ابن قتيبة، د. ت). وهذا التفريق يقوم على طريقة الفعل وسياقه، لا على النتيجة النهائية وحدها. فالألفاظ الثلاثة تلتقي في معنى أخذ مال الغير بغير حق، لكنها تختلف في علاقة الآخذ بصاحب المال، وفي درجة الستر أو المجاهرة، وفي موقع الأمانة من الفعل.

وفي «الْبَخِيل وَاللَّئِيم» يقرر أن كل لئيم بخيل، وليس كل بخيل لئيمًا؛ لأن اللؤم يجمع الشح ومهانة النفس ودناءة الأصل، بينما البخل شح وضن (ابن قتيبة، د. ت). فالفرق هنا علاقة عموم

وخصوص، لا اختلافًا لفظيًا فحسب. وهذا المثال يكشف أن بعض الألفاظ تحمل حمولة أخلاقية واجتماعية أوسع من غيرها، ولا يصح إلغاؤها بدعوى التقارب.

وفي «الحَمْد وَالشُّكْر» يفرق بين الثناء على خصلة حسنة في الشخص، والثناء على معروف أولاه (ابن قتيبة، د. ت). وبذلك يحدد جهة الثناء وسببه. فالحمد قد يكون على صفة قائمة بالمحمود، أما الشكر فعلى إحسان متعدٍ إلى الشاكر. وهذا فرق في علاقة الثناء بمنشئه، لا في الثناء نفسه.

وفي «الجبهة والجبين» يميز ابن قتيبة بين موضع السجود الذي هو الجبهة، وبين الجبينين اللذين يكتنفانها من الجانبين (ابن قتيبة، د. ت). وعلى الرغم من أن المثال حسي محدود، فإنه يكشف قاعدةً دلاليةً مهمةً: قرب الموضع لا يجعل الاسمين مترادفين. فاللغة تحفظ حدود الأجزاء المتجاورة، كما تحفظ حدود المعاني المفردة.

تدل هذه النماذج على أن ابن قتيبة لا يعالج الترادف بوصفه مسألة لفظية عامة، وإنما يفكك الحقول الدلالية إلى عناصر فارقة تمنح التحليل بعده الدلالي؛ ففي حقل الحاجة يظهر الفرق في الدرجة، وفي حقل أخذ المال يظهر الفرق في طريقة الفعل، وفي حقل الثناء يظهر الفرق في سببه وجهته. ومن ثم يبحث ابن قتيبة في كل زوج أو مجموعة من الألفاظ عن العنصر الفارق، كأن يكون الزمن، أو الدرجة، أو طريقة الفعل، أو جهة الثناء، أو الحمولة الأخلاقية، أو حدود الموضع؛ وبذلك ينتقل التحليل من نقل أقوال اللغويين وحده إلى الكشف عن آلية عمل المعنى داخل الألفاظ المتقاربة، محوِّلًا التقارب العام بينها إلى فرق محدد قابل للوصف.

وتتضح عناية اللغويين القدماء بتحرير الفروق بين الألفاظ المتشابهة صورةً والمختلفة معنىً في صنيع ابن السكيت وغيره؛ إذ يدل اختلاف الضبط أو البنية أحيانًا على اختلاف المجال الدلالي اختلافًا كاملًا (ابن السكيت، 2019). وهذا يؤكد أن التقارب الصوتي أو الكتابي لا يكفي للحكم بالترادف أو التسوية بين المعاني، وهي القاعدة نفسها التي تتحكم في تصحيحات ابن قتيبة للألفاظ المتقاربة.

المطلب الثالث: التداخل بين الدلالة اللغوية والدلالة السياقية أو الثقافية

تتجاوز بعض التصحيحات حدود المعنى المعجمي إلى سياق ثقافي أو اجتماعي أو شرعي. وفي هذا النمط لا يكفي فهم الكلمة منفردة، بل لا بد من فهم الشبكة الثقافية التي تتحرك داخلها. ولذلك لا يمس الاستعمال المنقود دلاليًا معنى اللفظ وحده، بل قد يمس التصور المرتبط به في نظر ابن قتيبة.

ومن ذلك «الْعِرْضُ»؛ إذ يرد ابن قتيبة قول الناس إنه سلف الرجل من آبائه وأمهاته، ويقرر أن عرض الرجل نفسه، مستدلًا بالحديث والشعر (ابن قتيبة، د.ت). فالاستعمال المنقود هنا يتصل بتصور الكرامة والذات، لا بمعنى لفظي فحسب. وإذا جعل العرض خاصًا بالآباء والأمهات، ضاق معنى الإساءة إلى الشخص، بينما يرده ابن قتيبة إلى الذات نفسها وما يلحقها من ذكرٍ حسنٍ أو سيئٍ.

وفي «الْعِتْرَة» يرد تضييقها على الذرية خاصة، ويجعلها الذرية والعشيرة الأدنين، من مضى منهم ومن بقي (ابن قتيبة، د. ت). وهذا تصحيح ذو بعدٍ ثقافيٍّ؛ لأنه يتعلق بحدود القرابة والانتساب. ومن ثم لا يقع موضع النقد في مفردة عائلية فقط، بل في تصور بنية النسب والقرابة.

وفي «الأعْجَمي والعَجَمي» و «الأعْرابي والعَرَبي» تظهر شبكة من الفروق بين اللسان والنسب والبيئة. فالتداخل بين هذه الألفاظ يؤدي إلى اضطراب في

تصور الهوية اللغوية والاجتماعية (ابن قتيبة، د. ت). فالأعجمية عنده متعلقة بالفصاحة واللسان، والعجمية بالنسب، والأعرابية بالبداوة، والعروبة بالانتماء. وهذه الفروق لا يمكن إدراكها من المعنى المعجمي المفرد وحده، بل من سياق الثقافة العربية في تصنيف الناس.

ومن هذا النمط أيضًا «الْهِجْنَةُ وَالْإِقْرَافُ» في الخيل؛ إذ يفرق ابن قتيبة بين ما يكون من قبل الأم وما يكون من قبل الأب (ابن قتيبة، د. ت). والمثال، وإن كان متعلقًا بالخيل، يكشف عن نظامٍ محددٍ في نسبة الصفات والأصول، وعن أن جهة النسبة نفسها قد تكون عنصرًا دلاليًا فارقًا. فالتداخل بين الهجنة والإقراف ليس خلطًا لفظيًا فقط، بل خلط في تصور علاقة النسب بالمصدر.

ومن ثم يمثل التداخل بين الدلالة اللغوية والدلالة السياقية أو الثقافية أحد أعمق أنماط الاستعمال المنقود في الباب؛ لأنه يبيّن أن اللفظ قد يكون حاملًا لتصورٍ اجتماعيٍّ أو شرعيٍّ أو ثقافيٍّ، وأن تصحيحه لا يتم إلا بردّه إلى الشبكة التي تمنحه معناه.

المبحث الرابع: السمات المنهجية للتصحيح الدلالي عند ابن قتيبة

ينتقل هذا المبحث من عرض أنماط الاستعمال المنقود إلى استخلاص السمات المنهجية التي تحكم تصحيح ابن قتيبة. ومن ثم لا تكون الشواهد التراثية هنا غاية في ذاتها، بل قرائن تساعد على بناء حكم تحليلي حول طريقة ابن قتيبة في ضبط المعنى، وتحديد علاقته بالترادف، والسياق، والشاهد، والتطور الدلالي المقبول.

المطلب الأول: تضييق دائرة الترادف

تكشف النماذج المدروسة أن الترادف عند ابن قتيبة ليس علاقة مطلقة بين ألفاظ متقاربة، بل علاقة تحتاج إلى اختبار العنصر الفارق. فهو لا ينكر الاشتراك في مجال دلالي عام، لكنه لا يجعل الاشتراك مؤديًا إلى التسوية الكاملة بين الألفاظ.

ويظهر ذلك في «الْخُلْف وَالْكَذِب»، و «الْفَقِير وَالْمِسْكِين»، و«الْخَائِن وَالسَّارِق وَالْغَاصِب»، و«الْبَخِيل وَاللَّئِيم»، و «الْحَمْد وَالشُّكْر». ففي كل نموذجٍ يبحث ابن قتيبة عن حدٍّ فاصلٍ: زمن، أو درجة، أو طريقة فعل، أو حمولة أخلاقية، أو سبب للثناء. وهذه الحدود تجعل الألفاظ المتقاربة غير مترادفة في الاستعمال الذي يقرره ابن قتيبة.

ويتصل هذا التوجه بما قرره ابن فارس في حديثه عن اختلاف اللفظ واتفاق المعنى؛ إذ يرى أن الألفاظ المتقاربة لا تتطابق دلاليًا تطابقًا تامًا، بل إن "كل واحد منهما فيه ما ليس في الآخر من معنى وفائدة" (ابن فارس، 1997). وهذا يؤيد قراءة تصحيحات ابن قتيبة بوصفها قائمة على تحرير الفروق بين الألفاظ المتقاربة، لا على التسوية بينها.

ولا يقتصر تضييق الترادف عنده على الألفاظ المفردة، بل يمتد إلى الحقول الدلالية. ففي حقل الحاجة يفرق بين الفقير والمسكين، وفي حقل أخذ المال يفرق بين الخائن والسارق والغاصب، وفي حقل الصفات الأخلاقية يفرق بين البخيل واللئيم. وهذا يدل على أن ابن قتيبة ينظر إلى الألفاظ داخل شبكات من العلاقات، لا بوصفها مفرداتٍ منفصلة.

غير أن هذا الحكم ينبغي أن يظل مقيدًا بحدود الباب المدروس؛ فالدراسة لا تدعي أن ابن قتيبة يقدم نظريةً شاملةً في الترادف، لكنها تثبت أن تصحيحاته في هذا الباب تقوم على مقاومة التسوية غير المنضبطة بين الألفاظ المتقاربة. وهذا التقييد مهمٌّ حتى لا تتحول نتائج البحث إلى تعميمٍ أوسع مما تسمح به مادته.

ومن ثم لا يعني تضييق دائرة الترادف إنكار التقارب بين الألفاظ، بل يعني عدم إلغاء الفروق

الفارقة التي تمنح كل لفظ موضعه عند ابن قتيبة. وهذه السمة تمثل جوهر التصحيح الدلالي عند ابن قتيبة؛ لأنه لا يصحح اللفظ بعزله عن غيره، بل يضعه داخل شبكة من الألفاظ القريبة، ثم يحدد العلامة الفارقة التي تمنع التسوية بينها. وبذلك يغدو التصحيح إجراءً تحليليًا قائمًا على المقارنة، لا حكمًا معياريًا وحسب في ثنائية الصواب والخطأ.

المطلب الثاني: ربط المعنى بموضع الاستعمال

من أبرز سمات التصحيح عند ابن قتيبة أنه يربط المعنى بموضعه. فموضع النقد في عنوان الباب نفسه هو «وضع» اللفظ في غير «موضعه». وهذا التعبير يدل على أن ملاءمة الدلالة في تصور ابن قتيبة ليست في اللفظ وحده، بل في ملاءمته للمقام والسياق.

ويظهر ذلك في «التَّنَزُّه»؛ إذ يقبل ابن قتيبة توسع الاستعمال لأن له صلة معقولة بالمعنى الأول: التباعد عن المنازل والبيوت. وبهذا يتضح أن الموضع عنده ليس موضعًا مكانيًا فقط، بل هو موضع دلالي وسياقي.

ويظهر هذا الربط كذلك في تصحيحه لـ «المُتَصَدِّق»؛ إذ يرد إطلاقه على السائل؛ لأن موضع الفعل هو جهة الإعطاء لا جهة الطلب. كما يظهر في «إِشْلَاء الْكَلْبِ»؛ إذ يقرر أن الإشلاء هو دعاؤه إليك، لا إغراؤه بالصيد؛ لأن الإغراء له لفظ آخر هو الإيساد (ابن قتيبة، د. ت). ففي المثالين يتحقق التصحيح بإعادة الفعل إلى جهته وموقعه داخل الحدث.

وهذا يبين أن ابن قتيبة ليس جامدًا في موقفه من الاستعمال الذي ينسبه للناس؛ فهو ينتقد الشيوع إذا ألغى فرقًا أو قلب معنى، لكنه يقبل الاستعمال إذا أمكن تعليله ووصله بأصل معتبر. ومن هنا تتحدد سمة منهجية مهمة: التصحيح عنده ليس إلغاءً مطلقًا للتطور، بل ضبط لعلاقة التطور بالأصل والسياق، ويؤيد رمضان عبد التواب هذا المنظور حين يقرر أن "اللغة تتطور، وأن ندرك حتمية هذا التطور" (عبدالتواب، 2000).

ويظهر من ذلك أن مفهوم «الموضع» في عنوان الباب لا يقتصر على الموضع المعجمي للفظ، بل يشمل موضعه السياقي والثقافي والوظيفي. فاللفظ يكون ملائمًا حين يستقر في العلاقة المناسبة بين أصله وسياقه وشاهده، وتتغير علاقته الدلالية حين يُنقل إلى موضع يلغي هذه العلاقة أو يضعفها. وهذه القراءة تجعل الباب أقرب إلى تحليل ملاءمة الاستعمال منه إلى رصد استعمالات شائعة منقودة.

المطلب الثالث: بناء الحكم الدلالي على الشاهد والاحتجاج

يعتمد ابن قتيبة في مواضع كثيرة على الشاهد القرآني والحديثي والشعري، وعلى أقوال أهل اللغة. والشاهد عنده يؤدي ثلاث وظائف: تأسيس الفرق، وتوضيح مجال الاستعمال، والترجيح بين الأقوال.

ففي «الْفَقِير وَالْمِسْكِين» يؤسس الشاهد القرآني الفرق بينهما، وفي «الطَّرَب» يوضح الشعر مجال الاستعمال، وفي «الْعَبِير» يؤدي الحديث وظيفة الترجيح بين رأي أبي عبيدة ورأي الأصمعي. وهذه الوظائف تكشف أن التصحيح عنده لا يقوم على الذوق الفردي، بل على نظامٍ احتجاجيٍ يربط الحكم الدلالي بنصوصٍ موثوقةٍ.

ويتأكد هذا المعنى بما انتهت إليه دراسة الرياحنة (2016) في حديثها عن منهج النحاس في التصحيح الدلالي؛ إذ بيّنت أن التصحيح الدلالي في التراث يقوم على عرض القول أو الاستعمال المنقود دلاليًا، ثم تحليله، ثم ترجيح الوجه الذي يراه صحيحًا بالأدلة المعتبرة، لا بالدعوى وحدها أو الاختيار الذوقي. فالنحاس، كما تذكر الدراسة، لا يرد رأيًا، ولا ينتصر لرأي آخر، إلا

عزز رأيه بالأدلة المعتبرة، مستشهدًا في ذلك بآيات من القرآن الكريم، أو الحديث الشريف، أو كلام العرب. وهذا يعضد ما تكشفه تصحيحات ابن قتيبة من أن الشاهد اللغوي والقرآني والحديثي يمثل أساسًا منهجيًا في ضبط المعنى وردّه إلى الموضع الذي يقرره.

وتتضح قيمة الشاهد كذلك في أن بعض التصحيحات لا يمكن أن تستقر بالتحليل الاشتقاقي وحده. فالألفاظ التي دخلت في مجالاتٍ ثقافيةٍ أو شرعيةٍ، مثل «الْعِرْض» و «الفقير» و «المسكين»، تحتاج إلى شاهدٍ يحدد موضعها في الاستعمال الموثوق. ولذلك يجمع ابن قتيبة أحيانًا بين الحديث والشعر والأثر، ليجعل الحكم أكثر ثباتًا.

ومن هنا تكتسب تصحيحاته قوةً تفسيريةً؛ لأنها لا تكتفي بالتقرير، بل تسند الحكم إلى دليل. وهذا يجعل باب «معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه» صالحًا للدراسة الدلالية؛ لأنه لا يقدم ألفاظًا مصححةً فقط، بل يقدم طريقةً في بناء الحكم اللغوي.

المطلب الرابع: التوازن بين المعيارية والتحليل

من المهم ألا يُختزل منهج ابن قتيبة في التصويب المعياري وحده. صحيح أنه يصدر أحكامًا تقويمية، لكن أحكامه لا تقوم غالبًا على الأمر والنهي المطلقين، بل على تحليل العلاقة بين اللفظ والمعنى. فهو معياريٌّ من جهة غايته التعليمية، وتحليليٌّ من جهة طريقته في التعليل.

وعلى الرغم من التحليل الدلالي الذي يقدمه ابن قتيبة، تظل غايته محكومة بوظيفة تعليمية ومعيارية؛ فهو يريد حماية أداة الكاتب من الاستعمال الذي يغير وجه المعنى في نظره. وقد نبهت دراسة الياسري إلى أن هذا الاتجاه عند ابن قتيبة يتصل بسياق ثقافي ولغوي شهد شيوع اللحن وضعف الأداة لدى بعض الكتاب، مما جعل التصويب جزءًا من مشروع تنقية الاستعمال لا ملاحظةً عارضةً فحسب (الياسري، 2006).

ويظهر التوازن في منهج ابن قتيبة في مثال «التَّنَزُّه». فقد كان بعض أصحاب اللغة ينتقد استعمال الناس «خرجنا ننتزه» إذا خرجوا إلى البساتين، بحجة أن التنزه هو التباعد عن المياه والريف. غير أن ابن قتيبة لا يعدّ هذا الاستعمال خارجًا عن وجه مقبول؛ لأن البساتين خارج المصر، ومن قصدها فقد تباعد عن البيوت، ثم كثر الاستعمال حتى صارت النزهة القعود في الخضر والجنان (ابن قتيبة، د. ت). وهذا الموضع يدل على أن ابن قتيبة لا يقف موقفًا واحدًا من كل تطورٍ دلاليٍّ، بل يقبله إذا بقيت صلته بالمعنى الأول قابلةً للتعليل.

ولا ينفصل هذا التوازن عن الوعي بطبيعة الاستعمال اللغوي وتعدد مستوياته؛ فاللغة لا تتحرك في مستوى واحد مغلق، بل تتجاور فيها الفصحى المعيارية مع وجوه الاستعمال المتداول. ومن ثم يمكن فهم موقف ابن قتيبة لا بوصفه حكمًا واحدًا على كل شائع، بل بوصفه محاولة لضبط الشائع حين يقطع الصلة بالأصل أو يلغي الفروق الدلالية، مع الإقرار بأن الاستعمال قد يوسّع الدلالة أو ينقلها إذا بقي الانتقال معللًا (عبد التواب، 1999).

ويتجلى هذا التوازن في أنه لا يردّ كل ما شاع بين الناس. ففي مثال «التَّنَزُّه» يخالف بعض أصحاب اللغة الذين عدّوا الاستعمال غير مقبول، ويقبل الاستعمال الشائع بعد أن يجد له مسوغًا دلاليًا (ابن قتيبة، د. ت). وهذا المثال يحدّ من تصوير ابن قتيبة بوصفه مصححًا محافظًا لا يقبل تغير الاستعمال.

ويؤيد هذا الفهم أن التصويب اللغوي المعاصر لا يحكم على الاستعمال بسبب مخالفته للصورة الأولى وحدها إذا كانت له وظيفة دلالية مسوغة؛ فالعبرة ليست بظاهر البنية وحده، بل بما تؤديه في السياق من معنى. ومن ثم يفيد النظر إلى بعض أحكام أحمد مختار

عمر في الصواب اللغوي في تأكيد أن الحكم على الاستعمال ينبغي أن يوازن بين الأصل، والوظيفة، والسياق، لا أن يقف عند صورة واحدة جامدة (عمر، 2008).

ولا يقوم التصحيح الدلالي على ردّ كل استعمال شائع بسبب مخالفته للأفصح وحده، بل يحتاج إلى تمييز ما يعدّه غير مقبول مما يعدّه جائزًا وإن كان غيره أفصح. وهذا ما تؤكده مقدمة ابن مكي الصقلي حين تجعل إنكار الجائز نفسه وجهًا من وجوه الغلط (ابن مكي، 1990). ومن ثم ينبغي أن تراعي قراءة تصحيحات ابن قتيبة هذا الميزان؛ فلا تُفهم بوصفها إلغاءً لسعة العربية، بل ضبطًا لما عُدّ خارجًا عن موضعه الدلالي في نظره أو ألغى الفرق بين الألفاظ.

وفي المقابل، ينتقد ابن قتيبة الشيوع حين يكون قائمًا على قلب المعنى أو إلغاء الفرق، كما في «المُتَصَدِّق» و «الْخُلْف وَالْكَذِب» و «الخائن والسارق». وبذلك لا يكون معيار القبول عنده القدم وحده، ولا الشيوع وحده، بل سلامة العلاقة بين اللفظ وأصله وسياقه وشاهده. وهذه العلاقة هي التي تجعل اللفظ علامةً دالةً على معنى محدد، لا صوتًا قابلًا للنقل المطلق بلا ضابط (ابن سيده، 1996).

وتفيد هذه السمة في بناء الحكم العام على الباب؛ فالتصحيح الدلالي عند ابن قتيبة يمثل منطقة وسطى بين التقويم اللغوي والتحليل الدلالي. فهو يهدف إلى تهذيب استعمال الكاتب، لكنه يحقق ذلك عبر أدواتٍ تفسيريةٍ تكشف بنية المعنى وحدوده.

ولا يعني وصف تصحيحات ابن قتيبة بأنها ذات غاية معيارية أن تُفهم خارج التحليل اللغوي؛ إذ يقتضي الدرس اللساني الحديث التمييز بين الحكم التقويمي على الاستعمال، وبين وصف آلياته وتحليل علله. ومن هذه الجهة لا يقف البحث عند أحكام ابن قتيبة التقويمية، بل يتجه إلى تحليل الأسس الدلالية التي بنى عليها تلك الأحكام، مستفيدًا من التنبيه اللساني الحديث إلى أن وصف اللغة وتحليلها يختلفان عن إلزام المتكلمين بصورة معيارية واحدة (السعران، 1997).

وتسمح هذه النتيجة بتخفيف الانطباع بأن ابن قتيبة يقف موقفًا معياريًا مغلقًا من الاستعمال؛ فهو ينتقد الشيوع حين يطمس الفرق أو يقلب جهة المعنى، لكنه يقبل الانتقال الدلالي حين تبقى صلته بالأصل قابلة للتعليل. ومن ثم لا يكون معيار التصحيح عنده القدم وحده، ولا الشيوع وحده، بل سلامة العلاقة بين اللفظ وأصله وسياقه واستعماله الموثوق.

الخاتمة والنتائج

خلص البحث، في حدود باب «معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه» من «أدب الكاتب»، إلى النتائج الآتية:

1. لا تتعامل الدراسة مع التصحيح الدلالي عند ابن قتيبة بوصفه حكمًا معياريًا تتبناه على الاستعمال، بل إجراء تحليلي يرد اللفظ إلى موضعه، ويبين سبب الالتباس، ويكشف العلاقة بين اللفظ والمعنى والسياق.
2. تعتمد تصحيحات ابن قتيبة على ثلاثة أسس مركزية: الأصل اللغوي والاشتقاقي، والسياق الاستعمالي والعرف العربي، والشاهد الشعري والقرآني والحديثي.
3. تكشف النماذج المدروسة عن أنماط متكررة من الاستعمال المنقود دلاليًا، أهمها: التداخل بين المعنى الأصلي والمعنى الشائع، والتسوية بين الألفاظ المتقاربة لا المترادفة، والتداخل بين الدلالة اللغوية والدلالة السياقية أو الثقافية.
4. يظهر في الباب ميلٌ واضحٌ إلى تضييق دائرة الترادف؛ إذ يبحث ابن قتيبة عن العنصر الفارق بين الألفاظ المتقاربة، سواءً أكان هذا العنصر

زمنيًا، أم سياقيًا، أم أخلاقيًا، أم ثقافيًا، أم متعلقًا بطريقة الفعل.

5. لا يردّ ابن قتيبة كل استعمال شائع؛ فهو يقبل بعض صور التوسع إذا أمكن تعليلها وردها إلى أصل معتبر، كما في التنزه، لكنه ينتقد الشيوع إذا أدى إلى قلب المعنى أو إلغاء الفروق أو طمس الحدود الدلالية.

6. يؤدي الشاهد عند ابن قتيبة وظيفةً احتجاجيةً مركزيةً، فهو يؤسس الفرق، ويوضح مجال الاستعمال، ويرجح بين الأقوال اللغوية عند الاختلاف.

7. يبين الباب أن مشروع ابن قتيبة في «أدب الكاتب» يتجاوز جمع الألفاظ إلى تهذيب ملكة الاستعمال لدى الكاتب، وتعليمه وضع اللفظ في موضعه المحدد.

وتقترح الدراسة أن تُستكمل ببحوث لاحقة تتناول أبوابًا أخرى من «أدب الكاتب»، ولا سيما أبوابًا يتوقع أن يظهر فيها ضرب من التصحيح أو التمييز الدلالي، مثل: تقويم اللسان، وتأويل المثنى في مستعمل الكلام، ومزدوج الكلام، والدلالة الصرفية؛ وذلك لمعرفة مدى امتداد الآليات الدلالية نفسها في بقية الكتاب، وتمييز ما هو خاص بالباب المدروس مما يمكن أن يُعد سمةً أوسع في صناعة ابن قتيبة اللغوية.

ملحق تحليلي: حصر مداخل الباب وتصنيفها

يعرض هذا الملحق خلاصةً تصنيفية لمداخل باب «معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه»، بعد إنجاز التحليل في متن البحث. وقد رُوعي في صياغة الجداول اختصار عناوين الأعمدة، ولم يُشَر في الجدول إلى «درجة التناول»؛ لأن التفصيل والإيجاز في المتن لم يكونا غاية مستقلة، بل كانا تابعين لكثافة المادة الدلالية وحاجة كل مثال إلى البيان.

جدول 1. النماذج المدروسة من مداخل باب «معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه»

م	المثال المدروس	تناول ابن قتيبة للمثال
1	أَشْفَارُ الْعَيْنِ	استُعمل مثالًا على انتقال الاسم بالمجاورة، والفرق بين حروف العين والهدب.
2	حُمَةُ الْعَقْرَبِ وَالزُّنْبُورِ	استُعمل مثالًا على التداخل بين الأداة والأثر؛ فالحمة السم لا الشوكة.
3	الطَّرَبُ	عولج بوصفه مثالًا على توسيع الدلالة؛ فهو للسرور والجزع لا للفرح وحده.
4	الخِشْمَةُ	عولج بوصفه مثالًا على اختلاف المعنى الشائع عن المعنى الذي يورده أهل اللغة.
5	زَكَنْتُ الْأَمْرَ	عولج بوصفه فرقًا بين العلم والظن، أي فرقًا في درجة اليقين.

م	المثال المدروس	تناول ابن قتيبة للمثال
6	الْقَافِلَةُ	عولج ضمن الأصل الاشتقاقي؛ لأنها من الرجوع لا مطلق الرفقة المسافرة.
7	الْمُأْتَمُ	عولج بوصفه انتقالًا من اجتماع النساء إلى المصيبة أو سياق الحزن.
8	الْمُتَصَدِّقُ	عولج بوصفه مثالًا على قلب جهة الفعل من الإعطاء إلى السؤال.
9	الظِّلُّ وَالْفَيْءُ	عولج بوصفه فرقًا دلاليًا وزمنيًا قائمًا على معنى الرجوع في الفيء.
10	الدُّلْجُ	عولج ضمن أثر الصيغة في المعنى، والفرق بين الدلج والادّلاج.
11	الْعِرْضُ	عولج اعتمادًا على الشاهد الشعري و الحديثي ، بوصفه نفس الرجل لا أسلافه فقط.
12	الْعِتْرَةُ	عولج بوصفه تصحيحًا لتضييق معنى القرابة والانتساب.
13	الْخُلْفُ وَالْكَذِبُ	عولج ضمن تضييق الترادف، والفرق بين الماضي والمستقبل.
14	الْفَقِيرُ وَالْمِسْكِينُ	عولج ضمن الشاهد القرآني والفرق في درجة الحاجة.
15	الْخَائِنُ وَالسَّارِقُ وَالْغَاصِبُ	عولج ضمن الفروق الدلالية بحسب طريقة أخذ المال: أمانة، سر، مجاهرة.
16	الْبَخِيلُ وَاللَّئِيمُ	عولج ضمن الفروق الأخلاقية بين الشح ودناءة النفس.
17	الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ	عولج ضمن تضييق الترادف والفرق بين الثناء المطلق والثناء على معروف.
18	الْآرِيُّ	عولج ضمن الأصل الاشتقاقي؛ لأنه الآخية لا المعلف.
19	الْمِلَّةُ	عولج بوصفه انتقالًا من الموضع إلى الشيء الموضوع فيه.
20	الْعَبِيرُ	عولج في سياق وظيفة الشاهد في الترجيح بين أقوال اللغويين.
21	التَّنَزُّهُ	عولج بوصفه مثالًا على قبول الانتقال الدلالي إذا بقي متصلًا بالأصل.

م	المثال المدروس	تناول ابن قتيبة للمثال
22	الْأَعْجَمِيُّ وَالْعَجَمِيُّ / الْأَعْرَابِيُّ وَالْعَرَبِيُّ	عولج بوصفه تفريقًا بين اللسان والنسب والبيئة ونمط العيش.
23	إِشْلَاءُ الْكَلْبِ	عولج بوصفه مثالًا على إعادة الفعل إلى جهته الصحيحة؛ الدعاء لا الإغراء.
24	الْهِجْنَةُ وَالْإِقْرَافُ	عولج بوصفه فرقًا في جهة النسب: من قبل الأم أو من قبل الأب.

يتضح من الجدول أن النماذج المدروسة تغطي الأسس الدلالية الرئيسة التي بنى عليها ابن قتيبة تصحيحاته، من ردّ اللفظ إلى الأصل، أو ضبطه بالسياق والعرف، أو الاستدلال بالشاهد، أو التفريق بين الألفاظ المتقاربة.

جدول 2. المداخل المكملة في باب «معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه»

م	المثال المدروس	وجه الاستعمال الشائع	تصحيح ابن قتيبة	النمط الدلالي
1	الْحَمَامُ	يطلقه الناس على الدواجن التي تُستفرخ في البيوت.	الحمام عند ابن قتيبة ذوات الأطواق وما شابهها، كالفواخت والقماري والقطا، أما الدواجن فليست هي المقصودة بهذا الإطلاق.	تداخل بين التصنيف الشائع والتصنيف العربي المحدد لأسماء الطير.
2	الرَّبِيعُ	يحصره الناس في الفصل الذي يلي الشتاء وتظهر فيه الأزهار.	يبيّن ابن قتيبة أن العرب تطلق الربيع على زمن إدراك الثمار، أي الخريف، وقد تجعل ما بعد الشتاء ربيعًا ثانيًا.	خلط في الدلالة الزمنية والفصلية للفظ.
3	الْآلُ وَالسَّرَابُ	لا يكاد الناس يفرّقون بينهما.	الآل يكون أول النهار وآخره، ويرفع الشخوص في النظر، أما السراب فيكون نصف النهار ويُرى كأنه ماء.	تمييز بين لفظين متقاربين على أساس الزمن والصورة البصرية.
4	الْجَاعِرَةُ	يذهب الناس إلى أنها حلقة الدبر.	يذكر ابن قتيبة أن العرب تجعل الجاعرتين من الفرس والحمار موضع الرقمتين من مؤخره، مع احتمال المناسبة الاشتقاقية.	ضبط موضع اللفظ الحسي ومنع نقله إلى موضع لا يوافق تحديد ابن قتيبة.

م	المثال المدروس	وجه الاستعمال الشائع	تصحيح ابن قتيبة	النمط الدلالي
5	المُلُومُ وَالمُلِيمُ وَالمِلْآمُ	يقع التداخل بين هذه الصيغ المتقاربة.	المَلوم: من يُلام ولا ذنب له، والمُليم: من يأتي ما يُلام عليه، والمِلآم: من يقوم بعذر اللئام.	أثر الصيغة الصرفية في اختلاف المعنى.
6	التِّلَادُ وَالتَّلِيدُ	لا يفرّق الناس بينهما.	التَّليد: ما وُلد عند غيرك ثم اشتريته صغيرًا فنشأ عندك، والتِّلاد: ما وُلد عندك.	فرق دلالي قائم على المنشأ والملكية والنشأة.
7	الجَبْهَةُ وَالجَبِينُ	لا يكاد الناس يفرّقون بينهما.	الجبهة موضع السجود، أما الجبينان فهما جانبا الجبهة اللذان يكتنفانها.	تداخل بين أجزاء متجاورة لا مترادفة.
8	اللَّبَّةُ	يذهب الناس إلى أنها النُّقرة التي في النحر.	اللَّبّة هي المنحر، أما النُّقرة فهي الثُّغرة.	تداخل بين الموضع العام والجزء المحدد المتصل به.
9	حَاشِيَةُ الثَّوْبِ	يذهب الناس إلى أنها الجانب الذي لا هُدب له.	حواشي الثوب جوانبه كلها، أما الجانب الذي لا هدب له فهو طُرّته وكُفّته.	تداخل بين الدلالة العامة للجانب والدلالة الخاصة للطُّرّة والكُفّة.

المراجع

ابن الجوزي، ع. ع. (2006). *تقويم اللسان* (ع. مطر، محقق؛ ط. 2). دار المعارف.

ابن السكيت، ي. إ. (1998). *كتاب الألفاظ: أقدم معجم في المعاني* (ف. قباوة، محقق؛ ط. 1). مكتبة لبنان ناشرون.

ابن السكيت، ي. إ. (2019). *إصلاح المنطق* (أ. م. شاكر، و ع. م. هارون، محققان؛ ط. 6). دار المعارف.

ابن سيده، ع. إ. (1996). *المخصص* (خ. إ. جفال، محقق؛ ط. 1). دار إحياء التراث العربي.

ابن فارس، أ. (1997). *الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها* (أ. ح. بسج، محقق). دار الكتب العلمية.

ابن قتيبة، ع. م. (د. ت.). *أدب الكاتب* (م. الدالي، محقق). مؤسسة الرسالة.

ابن مكي الصقلي، ع. خ. (1990). *تثقيف اللسان وتلقيح الجنان* (م. ع. عطا، مقدم ومقابل وضابط؛ ط. 1). دار الكتب العلمية.

الأصفهاني، ر. (1412هـ). *المفردات في غريب القرآن* (ص. ع. الداودي، محقق؛ ط. 1). دار القلم والدار الشامية.

أنيس، إ. (1984). *دلالة الألفاظ* (ط. 5). مكتبة الأنجلو المصرية.

جوادي، إ.، شيحي، ص.، ومداني، هـ. (2021). *الدلالة الصرفية في أدب الكاتب "لابن قتيبة"* (مذكرة تخرّج لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي). https://archives.univ-eloued.dz/server/api/core/bitstreams/f60a7d6e-6809-4951-ab2f-46ae211b38e2/content

الحريري، ق. ع. (1998). *درة الغواص في أوهام الخواص* (ع. مطرجي، محقق؛ ط. 1). مؤسسة الكتب الثقافية.

حسان، ت. (2006). *اللغة العربية معناها ومبناها* (ط. 5). عالم الكتب.

الرياحنة، ف. م. (1437هـ). تصحيحات النحاس الدلالية لمعاني الألفاظ القرآنية من خلال كتابه معاني القرآن. *مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية*، 176، 71–122.

زغير، م. ع.، وحسن، ف. ع. (2019). مظاهر التطور الدلالي في كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة (ت 276هـ) كتاب المعرفة أنموذجًا، *مجلة روت للعلوم التربوية والاجتماعية*، *6*(2)، 189-217. https://doi.org/10.17121/ressjournal.1791

السعران، م. (1997). *علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي* (ط. 2). دار الفكر العربي.

السيوطي، ع. ب. (1998). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها* (ف. ع. منصور، محقق؛ ط. 1). دار الكتب العلمية.

الصالح، ص. (2009). *دراسات في فقه اللغة* (ط. 3). دار العلم للملايين.

عبد التواب، ر. (1999). *فصول في فقه العربية* (ط. 6). مكتبة الخانجي.

عبد التواب، ر. (2000). *لحن العامة والتطور اللغوي* (ط. 2). مكتبة زهراء الشرق.

العسكري، هـ. (د. ت.). *الفروق اللغوية* (م. إ. سليم، محقق ومعلق). دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.

عمر، أ. م. (2008). *معجم الصواب اللغوي: دليل المثقف العربي* (ط. 1). عالم الكتب.

كنجي، ن.، وقاسمي، ف. ح. (2020). موقف المؤلفات التراثية من الأخطاء اللفظية: دراسة وصفية تحليلية: أدب الكاتب لابن قتيبة «تقويم اللسان» نموذجًا. *اللسانيات*، *26*(2)، 164–175.

الياسري، ف. هـ. (2006). التصويب اللغوي عند ابن قتيبة من خلال كتابه: أدب الكاتب. *مجلة المورد*، *33*(3)، 33–45.